الأمم المتحدة

E/CN.6/2006/NGO/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 January 2006
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة النسائية الدولية الأرمينية، والتحالف النسائي الدولي، والرابطة الدولية للمشتغلات في الإذاعة والتلفزيون، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية، والاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والأحياء، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، وبرنامج النض الصاعد، ورابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة زونتا الدولية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2006/1.

090206 090206 06-21874 (A)

البيـــان

نحـن، المـوقعين أدنـاه، المنظمـات الدوليـة والوطنيـة غـير الحكوميـة ذات المركـز الاستشاري لـدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأعضاء جميعا في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نوجه انتباهكم إلى القيادة البارزة للصندوق الإنمائي فيما يتعلق بموضوعي الدورة الخمسين للجنة وضع المرأة.

ففي مجال ''تعزيز مشاركة المرأة في التنمية: تهيئة بيئة مساعدة على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة ...''، عمل الصندوق الإنمائي بدأب على الاضطلاع بولايته للقيام بدور الحفاز لكفالة إشراك المرأة على نحو ملائم في صلب الأنشطة الإنمائية، كثيرا في مرحلة ما قبل الاستثمار.

ويدعو منشور الصندوق الإنمائي الذي صدر مؤخرا تحت عنوان ''تقدم المرأة في العالم سنة ٢٠٠٥'' إلى اعتبار أن تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة حيوي للحد من الفقر وللنهوض بالمساواة بين الجنسين. فالعمل اللائق أساسي لتحقيق الأمن الاقتصادي. ويقدم التقرير بيانات تفيد بأن:

١ - نسبة العاملات المنخرطات في العمل غير النظامي تفوق عموما نسبة العمال؛

٢ - النساء يتركزن في أنواع العمل غير النظامي الأكثر افتقارا للاستقرار؛

٣ - متوسط الدخل المحصّل من هذه الأنواع من العمل ضئيل للغاية، حيث أنه في غياب مصادر أخرى للدخل، لا يكفي لانتشال الأسر المعيشية من الفقر؛

٤ - العمال في قطاع الاقتصاد غير النظامي كثيرا ما يفتقرون إلى حقوق الإنسان وإلى الاندماج الاجتماعي، مقارنة بالعمال في القطاع النظامي.

وتقدم الدراسة نماذج لما يمكن ولما ينبغي فعله لمساعدة العمال من الفقراء، ولا سيما النساء، في خفض تكاليف عملهم إلى أدنى حد ورفع استحقاقاته إلى أقصى حد. ويوحي التقرير أيضا بضرورة الدعوة لوقف إيجاد فرص للعمل غير النظامي وغير المأمون وغير المجزي، وذلك بزيادة فرص العمل النظامي واتخاذ إجراءات لرفع مستوى الحماية الاجتماعية ونسبة الأصوات التي تمثل العمال من الفقراء، ولا سيما النساء.

وتركز مشاريع الصندوق الإنمائي، مثل الجهود التي يبذلها في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة، على حقوق النساء والفتيات في حيازة الأراضي والممتلكات التي تساعد القرويات على تأمين فرصهن الاقتصادية وتوسيع نطاقها.

ويتناول مجالان من مجالات التركيز الاستراتيجية للصندوق – وضع حد للعنف ضد النساء وعكس مسار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في أوساط النساء والفتيات – ''تعزيز مشاركة المرأة في التنمية'' من خلال مبادرات للتعليم والصحة. وقدم، إلى اليوم، ''الصندوق الاستئماني لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة''، الذي يمول مشاريع ابتكارية، وبخاصة على الصعيدين الوطني والمحلي، منحا تبلغ ٨,٣ ملايين دولار إلى ١٧٥ مبادرة في ٩٦ بلدا لتعليم النساء وتعزيز قدراتهن على مكافحة العنف.

إن العنف الجنساني من بين العوامل الرئيسية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد أقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة، والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، عبر الصندوق الاستئماني، شراكة مع جونسون وجونسون (Johnson and Johnson)، وهي شركة عالمية لتصنيع وتقديم منتجات الرعاية الصحية وخدماتها، وذلك للحد من إمكانية تعرض النساء للإصابة بالفيروس وتحسين فرص حصولهن على الخدمات المتعلقة بالفيروس والإيدز. وتمثل هذه الشراكات بين القطاعين العام والخاص خطوة واعدة في تقديم موارد إضافية لتهيئة بيئة تساعد على النهوض بالمرأة.

وينهض الهدف الاستراتيجي للصندوق الإنمائي، الذي يركز على تحقيق المساواة بين الجنسين في الحكم الديمقراطي في زمن السلم كما في زمن الحرب، بالموضوع الثاني للجنة وضع المرأة لهذا العام – مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار على جميع المستويات. وقد كانت برامج الصندوق الإنمائي فعالة بشكل خاص – في تشجيع حضور المرأة في أوضاع ما بعد الصراع، حيث أنشئت دساتير وهيئات حاكمة جديدة، كما في رواندا وتيمور – ليشتي وأفغانستان والعراق. ويساهم تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها، مع التركيز على تعزيز آليات من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تحمي وتعزز هذه الحقوق، مساهمة هائلة في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي بهدف قبول المرأة كشريك على قدم المساواة في صنع القرار.

وتؤيد لجنة المنظمات غير الحكومية تأييدا كاملا الأعمال الهامة للصندوق الإنمائي وتحث على زيادة الدعم المالي، بما في ذلك لصالح الصندوق الاستئماني، من جانب الدول الأعضاء والممولين الخاصين. ونحن بحاجة إلى قيادة الصندوق الإنمائي القوية في تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.